شرح

الشيخ مصطفى مبرم

على متن الآجرومية

لأبي عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي
المعروف بابن آجروم

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبيِّنا محمَّد، وعلى آله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد:

فهذا هو المجلس الخامس عشر من مجالس التَّعليق والشَّرح على **متن الآجرُّومية**.

ولا يزال الكلام موصولًا على ما ذكره المصنِّف – رحمه الله تعالى – في باب منصوبات الأسماء.

قال – رحمه الله تعالى –:

باب الاستثناء:

وحُرُوف الاسْتِثْناء ثَمانِية وَهِي: إلَّا، وَغَيْرُ، وسِوَى، وَسُوى، وسَوَاءٌ، وخَلَا، وعَدا، وحَاشَا.

فالمسْتَثْنَى بِـ (إلَّا) يُنصَبُ إذَا كَان الكَلامُ تَامًّا مُوجَبًا، نَحْو: قَامَ القَومُ إلَّا زَيدًا، وخَرَج النَّاسُ إلَّا عَمْرًا.

وإنْ كَان الكَلامُ مَنْفِيًّا تامًّا جَازَ فيه البَدَلُ والنَّصبُ علَى الاسْتِثْنَاء، نَحو: مَا قَام إلَّا زَيْدٌ، وإلَّا زَيدًا.

وإنْ كَان الكَلامُ ناقِصًا كَان عَلى حَسَبِ العَوَامِلِ، نَحْو: مَا قَام إلَّا زَيْدٌ، ومَا ضَرَبتُ إلَّا زيداً، ومَا مَرَرْتُ إلَّا بزيدٍ.

ثمَّ قال: والمسْتَثْنَى بـ (سِوى، وسُوى، وسَواءٍ، وَغَيْر): مجرورٌ لا غير.

والمُسْتثنى بِـ (خـلا، وعدَا، وحَاشَا)، يجوز نصبُه وجَرُّه، نحو: قَام القَومُ خَلَا زَيْدًا وزيدٍ، وعَدَا عَمْرًا وعمْرٍو، وحَاشَا بَكرًا وبَكرٍ.

هذا ما ذكره المصنِّف – رحمه الله تعالى – في باب الاستثناء – أو باب المستثنى على ما سمعتم –.

وسَنذكر مُجمل ما ذكره المصنِّف على التَّرتيب.

فإنَّه أوَّلًا: ذكر **حروف الاستثناء**، وتعبيره هنا بحروف الاستثناء من باب التَّغليب أو من باب الأصل؛ وإلَّا فإنَّ فيها ما هو حروف، وفيها ما هو أسماء، وفيها ما هو مُتردّد بين الحرف والاسم.

وذكر بأنَّها **ثمانية**:

- منها ما هو **حَرْفٌ بالاتِّفاق** وهو: (**إلَّا**) الَّتي هي أمّ الباب.

- ومنها ما هو **اسم** أيضًا **بالاتِّفاق** وإجماع النَّحويين وهما: (**غَيْر وسِوَى**) مع اللُّغات الَّتي ذكرها، وهي: (**سِوَى**) مثل: (رِضَا)، و(**سُوَى**) مثل: (هُدى)، و(**سَوَاء**) مثل: (سَمَاء)، و(**سِوَاء**) مثل (بِنَاء)؛ فإنَّ هذه كلَّها أسماء.

- ومنها ما هي **أفعالٌ** أيضًا **بالاتِّفاق** وهما اثنان، – وإن لم يذكرهما المصنِّف – رحمه الله – وهما: (**لَيْسَ ولَا يَكُون**).

- ومنها ما هو **صالِحٌ لِأَنْ يكُون فِعلًا وصَالحٌ لِأَنْ يكُونَ حَرفًا** وهو: (**خَلَا وعَدَا وحَاشَا**).

هذا ما يتعلَّق بتفصيلها.

فإذن أمّ الباب، وهي: (**إلّا**)، حرف بالاِتِّفاق.

ثمَّ ذكر المصنِّف – رحمه الله تعالى – التَّفصيل فيما يتعلَّق بالمستثنى من جهة أحكامه، فقال:

فالمسْتَثْنَى بـ (إلّا) يُنصَبُ إذَا كَان الكَلامُ تَامًا مُوجَبًا.

وهنا ذكر ثلاث حالات سنأخذها واحدةً واحدة؛ لأنَّ هذا الباب ممَّا يقع فيه الإشكال؛ فلا يَدري المتكلِّم أو من يكتُب ما موقع المستثنى هنا؟.

هل يجب نصبه على ما هو الأصل؟ أو يجوز النَّصب أو البدَلِيّة؟ أو ننظُر إلى العوامِل؟.

وهذه هي الثَّلاثة حالات؛ إذن خلاصة كلام المصنِّف أنَّ:

- **الحالة الأولى**: هي **حَالة وجُوبُ النَّصْب.**
  - ✓ ما هو شرطها؟ ما الَّذي يُشترط لذلك؟

دلَّ كلامه على أنَّه يشترط أن يكون **الكلام تامًّا**، وأن يكون **مُوجَبًا**، هذان شرطان.

ما معنى التَّام؟ **التَّامّ**: أن يُذكَر فيه المستثْنى مِنه، يعني الَّذي اسْتَثْنَيْتَ منه هذا المسْتثنى.

ومعنى كونه **موجبًا**: أن يكون الكلام مُثبتًا غير منفي؛ فليس فيه نفي ولا شبه النَّفي، الذي هو النَّهي والاستفهام.

ننظر في مثال المصنِّف – رحمه الله –، مثَّل المصنِّف على هذا بقوله: (قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) فإذا نظرت إلى الشَّرطين فقد توفَّرا، فالكلام تامّ؛ ذُكر منه المستثنى منه وهو (القوْمُ)، وموجب: بمعنى أنَّه لم يُسْبَق بنفيٍ ولا بشِبهِهِ.

فإذن نقول:

قامَ: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

القَوْمُ: فاعل مرفوع بالفعل، وعلامة رفعه الضّمة الظاهرة على آخره.

إلَّا: حرف استثناء مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب.

زَيْدًا: مستثنى منصوب وجوبًا على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

هذه الحالة الأولى، **فإذا مرَّ معك فِي الكَلام أنّه تامٌّ ومُوجَب فليسَ لكَ فيمَا بَعدَ (إلَّا) إلّا النَّصْب.**

♦ **الحالة الثانية**: وهي **جَوَازُ الوَجْهَيْنِ: جَوَازُ النَّصْبِ عَلَى الاسْتِثْنَاء**؛ يعني نقول منصوب جوازا، **وجَوَازُ الإعْمَالِ فِي البَدَلِيَّة.**

✓ ما شرطها؟

شرطها أن يكون الكلام تامًّا غيْر مُوجَب.

اختلّ الشرط الثاني؛ بمعنى أنّه صار منفيا، فهو غير مثبت؛ فإذا تقدّمه نفي أو شبهه فإنّه في هذه الحالة يجوز لك النصب جوازا، ويجوز لك الإعمال للبدليَّة.

✓ ما مثاله؟

مثّل له المصنّف – حمه الله تعالى– بقوله: (**مَا قَامَ القَوْمُ إلَّا زيدٌ وإلَّا زَيْدًا**)؛ فيجوز الإعمال لـ (**إلَّا**)، ويجوز الإهمال لها.

ما الإعراب؟

مَا: نافية، حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

قَامَ: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

القَوْمُ: فاعل مرفوع بالفعل، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.

إِلَّا: حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

زَيْدٌ: (على ما قدّمه المصنّف بالرفع)؛ هذا بدل من القوم -على ما مر معنا في باب التوابع-، وهو بدل بعض من كل؛ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

وإذا قلت: **إلَّا زيدًا**: فإنه تكون قد أعْمَلت (**إلَّا**) جوزا، فيكون منصوبا جوازا على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

هذه الحالة الثانية، -ركّزْ على الشروط-.

◆ **الحالة الثالثة**: هي **وُجُوب إِعْرابِه عَلَى حَسَبِ العَوامِل:**

عَلَى الرّاجِح الصَّحِيح أنَّ الإهْمَال هُوَ الأفْضَل؛ فتُعربه كأنّ (**إلَّا**) غير موجودة كما سننبَّه عليه.

✓ ما شرطه؟

شرطه: أن يكون الكلام ناقصا غير تامّ، ومنفيّا غير مثبت؛ فاختلّ الشرطان.

ما معنى كونه ناقصا؟ معناه: أن لا يُذكر فيه المستثنى منه.

ومعنى كونه منفيا: أن يُسبق بنفي.

ما المثال الذي ذكره المصنّف -رحمه الله تعالى-؟

المثال هو: (**مَا قَامَ إِلَّا زيدٌ، ومَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، ومَا مَرَرْتُ إِلَّا بزَيْدٍ**).

ذكر ثلاثة أمثلة باعتبار العوامل الدّاخِلة على الأسماء رفعا ونصبا وجرّا.

فإذن هنا لا يكون حكمه حكم الاستثناء؛ وإنّما له باب آخر هو الإعمال للعوامل.

في قوله مثلا: (مَا قَامَ إلَّا زَيْدٌ):

مَا: نافية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

قامَ: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

إلَّا: حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

وسنعرب (**زيْدٌ**) هنا فاعلا، فنقول:

زيدٌ: فاعل مرفوع بـ (قام)، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

فأعْمَلنا الفعل، وألْغَيْنا حرف الاستثناء.

كذلك في المثال الذي ذكره المصنف - رحمه الله - : (مَا ضَرَبْتُ إلَّا زَيْدًا):

مَا: نافية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

ضَرَبْتُ: فعل وفاعل.

إلَّا: حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

زيدًا: مفعول به منصوب بـ (ضرَبَ)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وكذلك يُقال في باب الجرّ: (مَا مرَرْتُ إلَّا بِزَيدٍ):

مَا: نافية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

مَرَرْتُ: أيضا فعل وفاعِل.

إلَّا: حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

الباء: حرف جر.

زيدٍ: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

والجار والمجرور ما مُتعلّقهُما؟ الفعل (مَرَّ).

هذه هي الحالات الثّلاث التي دلّ عليها كلام المصنف -رحمه الله تعالى-.

الشّواهِد التي في القرآن على باب الاستثناء:

في الحالة الأولى: قوله -سبحانه وتعالى-: ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[1]، فإنّ (قليلًا) هنا منصوب بـ (إلّا) وجوبًا.

في الحالة الثانية: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[2]، بالرفع على قراءة عاصم.

وفي الحالة الثالثة: قوله - سبحانه وتعالى - ﴿ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[3]، وقوله -سبحانه وتعالى-: ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾،[4] راجع إعراب هذه الآيات، ﴿ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾[5]؛ والشواهد على هذا كثيرة.

ثمّ انتقل إلى: المستثنى بـ (سِوَى، وسُوَى، وسَواَء، وغَيْر)، عبّر عنه بأنّه مجرور؛ **أرَادَ مَا بعد هَذه الأسماء لا يَكُون إلّا مُضافًا إليْهَا**، فإنّه يكون مجرورا.

✓ فإن قلت ما علاقتها إذا كان ما بعدها مجرورا؟

نقول: **لِأنَّ الحُكْمَ يَنتَقِلُ إلَى الأَدَاةِ التي وقَعَ بِهَا الاسْتِثْنَاء.**

✓ المستثنى هذا الذي يقع بعد هذه الأسماء ماهو حكمه؟

ليس له إلّا حكم الجرّ بالإضافة.

---

[1] [المزمل: ٢]

[2] [النساء: ٦٦]

[3] [هود: ٤٠]

[4] [البقرة: ٨٣]

[5] [فاطر: ٤٣]

وعلى هذا نَنْقُل حكمَ المستثنى إلى هذه الأسماء، إلى **(غَيْر، وسِوَى)** وجوبا؛ فإذا كانت بعد الكلام التَّام الموجَب، فإنها تُعرب على النّصب وجوبًا، مثل: تَعَلَّمَ الطُّلَّابُ **غَيْرَ** زَيْدٍ.

فإذن نقول:

تَعَلَّمَ: هذا فعل ماضٍ مبني على الفتح.

الطّلَّابُ: فاعلٌ مرفوع بالفعل، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

غيْرَ: اسم استثناء منصوب على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

- وكذلك يجوز النّصب.
- ويجوز الاستتباع على ما تقدّم في الحالة الثانية، إذا كان الكلام تامّا منفيًّا مثل: مَا تَعَلَّمَ الطُّلَّابُ **غَيْرُ** أو **غَيْرَ** زيْدٍ؛ والبدلية هنا أصح وأرجح، **(غيْرُ)** أفصح من **(غَيْرَ)**.
- وعلى حسب العوامل على ما تقدّم في الحالة الثالثة في باب **(إلَّا)**، إذا كان الكلام ناقصًا منْفِيّا، ما مثاله؟ مَا تَعَلَّمَ **غَيْرُ** زيْدٍ، إلى آخره.

ثم قال:

وَالمُسْتَثْنَى بِـ (خَلَا وعَدَا وحَاشَا) يَجُوزُ نَصْبُه وجَرُّهُ.

يعني له حالتان، ومثَّل له بقوله: **(قامَ القَوْمُ خَلَا زَيْدًا وزَيْدٍ وعَدَا عَمْرًا وعَمْرٍو).**
هذا المستثنى إذا وقع بعد هذه الأدوات؛ لأنّها يُحتمل أن تكون فعلا، ويُحتمل أن تكون حرفا؛ ولهذا قال ابن مالك في ألفيته:

وَحَيْثُ جَرَّا فهُمَا حَرْفَانِ   كَمَا هُمَا إنْ نَصَبا فِعْلانِ

فإذا نَصَبْت ما بعدهما فإنَّك اعتبَرْت الأداة فعلا؛ مثل ما قال المصنف –رحمه الله– هنا: (**قَامَ القَوْمُ خَلَا زَيْدًا**) فإذا نصبت ما بعدها فهي فعل؛ وعلى هذا تقول في الإعراب:

قَامَ: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.
القَوْمُ: فاعل مرفوع بالفعل، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.
خَلَا: فعل ماضٍ مبني على فتحٍ مقدر على الألف، منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو.
زَيْدًا: مفعول به منصوب بخلا، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.
وكذلك: (**عَدا عمْرًا وعمْرٍو، وحَاشَا بَكْرًا وبَكْرٍ**).

وَحَيْثُ جَرَّا فهُمَا حَرْفَانِ   كَمَا هُمَا إنْ نَصَبا فِعْلانِ

تُركِّز على إذا كان جر فإنهما حرف مبني لا محل له من الإعراب.
هذا ما يدل عليه كلام المصنّف، وما تدل عليه أمثلته.

ثم انتقل إلى ناصب آخر فقال:

بَابُ لاَ

اِعْلَمْ أَنَّ (لَا) تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا بَاشَرَت النَّكِرَةَ، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ لَا نَحْوَ: لَا رَجُلَ فِي اَلدَّارِ. فإنْ لم تُباشِرها وجَبَ الرفعُ، ووَجَب تَكرارُ لا، نحو: لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ.

فإن تكررت جازَ إعمالُها وإلغاؤُها، فإن شئت قلت: لا رجُلَ في الدَّارِ ولا امرأةَ، وإن شئت قلت: لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ.

هذا ما ذكره في باب (لَا) النافية للجنس؛ بمعنى: **أنّها تَنْفي الحُكم عن جَميع أفْرَادِه**، وهي تعمل عمل (إنَّ) في النكرات:

عَمل إنَّ اجْعَلْ لِلَا فِي نَكِره　　مُفرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَه

كما في «الألفية»؛ معنى هذا أنّها تنصب الاسم المعرب لفظا؛ والمبني محلًّا، وترفع الخبر، ويكون هذا الحكم واجبًا؛ لكن بثلاثة شروط —انتبه-:

- **الشّرط الأوّل**: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين .
- **الشّرط الثّاني**: أن يكون اسمها متّصلا بها؛ بمعنى أنّه مذكورٌ بعدها مباشرة.
- **الشّرط الثّالث**: أن لا تتكرَّر (لَا).

فإذا قلت: لَا مُتَعَلِّمَ مَذْمُومٌ، فقد توفرت الشروط؛ والحالة هذه.
ومنه قوله -سبحانه-: ﴿لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾[6].

لَا: هنا نافية للجنس تعمل عمل (إنَّ)، تنصب الاسم، وترفع الخبر.

ظُلْمَ: اسمها مبني على الفتح في محلّ نصب.

[6] [سورة غافر: ١٧]

اليَوْمَ: ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة على آخره، وهو متعلق بخبر (لا) المحذوف، والتقدير: لَا ظُلْمَ وَاقِعٌ اليَوْمَ.

وهكذا في مثل قولك: لَا رَجُلَ قائِمٌ.

ولا بدّ أن تنظر في العلامات التي تقع عليها –يعني على اسم لا وعلى خبرها–، وهذا له حالات مفصَّلة في كتب النّحو.

قال –رحمه الله–:

فإن لم تُبَاشِرها وجَبَ الرفعُ، ووَجَب تَكرارُ (لا).

لأنّه اختلّ الشّرط.

- فإذا اختلّ الشرط الأول –الذي تقدم الكلام عليه – **بأن دَخلت (لَا) على معرفة** فإنه يجب والحالة هذه أن نُلْغيَ عمل (لا)؛ فإنّها لا تعمل إلا في النّكرات أمّا المعارف فلا، فنقول: لَا عَمْرٌو قَائِمٌ وَلَا زَيْدٌ:

لا: نافية هنا للجنس ملغاة لا عمل لها.

عمرٌو قائم: مبتدأ وخبر.

الواو: عطف، وما بعدها معطوف عليها.

ومنه قوله –سبحانه–:﴿لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾[7]، فالشّمسُ هنا مَعْرِفة.

---

[7] [يس: ٤٠]

■ اختلّ الشرط الثاني: من الشروط التي تقدمت **بمعنى أنّه فَصَل بين (لَا) واسمها فاصِلٌ**، في هذه الحالة يجب إلغاؤها وتَكرارها، كما تقول: (**لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ ولا امْرَأَةٌ**)، على ما ذكر المصنف.

ومنه قوله –سبحانه تعالى-:﴿لَافِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[الصافات:47].

■ فإذا اختلّ الشّرط **الثالث بأن تكرَّرَت (لَا) وتوفَّر الشّرطان**؛ فإنه يجوز إعمالها بتوفر الشّروط الباقية، ويجوز إلغاؤها بسبب تَكرارها.

فمثلا عندما تقول: لَا رجُلَ فِي الدَّارِ ولَا امْرأةَ؛ على النصب، ومنه قوله –سبحانه-:﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾[البقرة:197].

فإذا أُلْغَيْتَ عملها تقول: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ؛ برفع رجُلٌ وامْرأةٌ، ومنه قوله –سبحانه -: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾[إبراهيم:31].

ثم ذكر المصنف **باب المنادى** فقال:

باب المُنادَى

المنادَى خمسة أنواعٍ: المُفردُ العلَمُ، والنَّكِرة المقصودَة، والنَّكِرة غيرُ المقصُودة، والمُضافُ، والشَّبِيهُ بالمضَافِ.

فأمَّا المُفردُ العَلَمُ والنَّكِرةُ المقْصُودَة فَيُبْنَيَان عَلَى الضَّمِّ مِن غَيْرِ تنوينٍ، نحو:

يَا زيدُ وَيَا رجُلُ.

والثَّلَاثةُ البَاقِيَة مَنْصُوبةٌ لَا غَيْر.

هذا ما ذكره المصنف –رحمه الله تعالى– في **بابُ المُنَادَى**.

وباب المنادى هذا يقولون هو من باب المفعول به عندهم في التّحرير والتّحقيق، وهو النوع الثّامِن من المنصوبات.

ولم يذكر المصنف –رحمه الله– حروف النّداء التي هي: (**يَا؛ والهمزة؛ وأَيْ؛ وأَيَّ؛ أَيَا؛ وهَيَا**)، والأمر سهل؛ لأنّها معروفة مسموعة.

وذكر أنّ المنادى ينقسم إلى خمسة أقسام؛ ماهي؟

1. المُفْرَدُ العَلَمُ:

فهو مُعرَّف؛ لأنّه علمٌ، معرفة.

وما المراد بالمفرد: على ما تقدم يختلف باختلاف الاصطلاح؛ بمعنى أنّه ليس مضافا، ولا شبيهًا بالمضاف، فيدخل فيه المثنى، يدخل فيه الجمع، مثلما تقول: يَا زَيْدُ، ويَا هِنْدُ، فتقول:

يَا: حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

زَيْدُ: منادى مبني على الضم في محل نصب.

وكذلك (يَا هِنْدُ).

2. النَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ:

بمعنى أنَّه قُصِدَ بها مُعَيَّن، مثلما تقول: يَا رَجُلُ، ويَا امْرَأَةُ.

وإعرابه مثل الذي قبله.

3. النَّكِرَةُ غَيْرُ المَقْصُودَة:

وهي التي قُصِد بها واحد غير معيَّن، مثل: يَا طَالِبًا اكتُبْ، يَا غَافِلًا انْتَبِهْ، يَا جَاهِلًا تَعَلَّمْ.

4. المُضَافُ: مثل: يَا عَبْدَ اللهِ، يَا حَسَنَ الوَجْهِ.

5. الشَّبِيهُ بالمُضَافِ:

وهو ما اتّصل به.

هذا خلاصة ما ذكره هنا.

ثم قال:

فأمَّا المُفْرَد العَلَمُ والنَّكِرةُ المقصُودَة؛ فَيُبْنَيَان عَلَى الضَّمِّ مِن غيْرِ تَنْوِين.

- ✓ ما هو حكم المنادى في الحالات الخمس؟

نقول: **مبنيٌّ ومعرب**.

- ➢ **المفرد العلم، والنكِرة المقصودة** يبنيان؛ ما حكم بنائهما؟

قالوا: على ما يُرفَعان به في حالة الإعراب؛ فانظر إلى ما يرفعان به في حالة إعرابهما فابنِهما عليه:

- فإذا رُفعا **بالضّمة**، مثل: (المفرد، جمع التكسير، جمع المؤنث السالم)؛ في هذه الحالة يبنيان على الضمّ مثلما تقدم في المثال السابق: يَا زَيْدُ، يَا رَجُلُ.

ومنه قوله -سبحانه -: ﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾[8]، وقوله -سبحانه-: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾[9].

ومنه جمع التكسير أيضا يبنى على الضم، وجمع المؤنث السالم يُبنى على الضمّ.

- وإن كانا يرفعان **بالألف**، بنَيْتَهُمَا على الألف.

هذا في هذين الحالين.

➢ وفي حال **النَّكرة غير المقصودة، والمضاف، والشّبيه بالمضاف**:

حكمهما النّصب وجُوبًا، مثلما تقدّم في المثال:

- في النّكرة غير المقصودة: يَا طَالِبًا تعَلَّمْ، يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي.
- مثل المضاف: يَا طَالِبَ العِلْمِ اعْمَلْ بِعِلْمِكَ؛ يَا أَبَا زيدٍ؛ وفيه قوله -سبحانه-:﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾.
- والشّبِيه بالمضاف: يَا رَاغِبًا فِي العِلْمِ تَصَبَّرْ.

في هذه الحالات الثّلاث، المنادى منصوبٌ وُجوبًا؛ لأنّه نكرة غير مقصودة، كذلك المضاف، والشّبِيه بالمضاف، على ما تقدّم بيانه. هذا ما ذكره المصنف -رحمه الله تعالى- في باب المنادى.

في الدرس القادم -إن شاء الله- نأخذ ما بقي، وننتهي من الشّرح له.

والله -تعالى- أعلم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

[8] [سورة هود:٤٨]
[9] [سورة هود:٤٤]